

دراسة تحليلية للأحكام الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً

سفيان موري⁽¹⁾

⁽¹⁾ أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.

البريد الإلكتروني: sofiane.mouri@univ-bejaia.dz

الملخص:

تشكل دراسة الأحكام الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً أحد المواضيع التي سلطَ المشرع الجزائري الضوء عليها مؤخراً، لاسيماً في تعديل قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها لسنة 2023، لكن التفصيل في الأحكام المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً كان بموجب التعليمات الصادرة في أواخر سنة 2023 من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي؛ بحيث تمّ تحديد التزامات الخاضعين اتجاه هؤلاء الأشخاص خصوصاً ضرورة تحديد وتقييم المخاطر في معاملاتهم، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة والمُشددة مع العملاء المعرضين سياسياً، إضافةً لذلك ولضمان فعالية وفِعلية أساليب الرقابة على العمليات التي يقوم بها الأشخاص المعرضون سياسياً فلقد استوجب الخضوع وتبني نظام المطابقة والامتثال لمعايير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الكلمات المفتاحية:

الأشخاص المعرضون سياسياً، مكافحة تبييض الأموال، نظام المطابقة، خلية معالجة الاستعلام المالي.

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/15، تاريخ قبول المقال: 2025/04/16، تاريخ نشر المقال: 2025/06/30

لنهميش المقال: موري سفيان، "دراسة تحليلية للأحكام الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 16، العدد 01، السنة 2025، ص ص 121-136.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: موري سفيان، mouri.sofiane1985@gmail.com

Analytical Study of the Provisions Governing Persons Politically Exposed

Abstract:

The study of the provisions governing politically exposed persons is one of the subjects that the Algerian legislator has recently highlighted, notably in the law relating to the prevention and fight against money laundering and the financing of terrorism as amended. in 2023, but the details of these provisions were issued by the instructions of the financial information processing unit at the end of 2023; Thus, the obligations of the taxable persons towards these persons were determined, in particular by the need to identify and evaluate the risks linked to their transactions, and to apply reasonable and strict due diligence procedures, and in order to guarantee the effectiveness and the effectiveness of the mechanisms for controlling operations carried out by politically exposed persons, it was necessary to submit to and adopt a system of compliance and respect for money laundering and financing terrorism prevention standards.

Key words:

Persons politically exposed, money laundering prevention, compliance system, financial information processing unit.

Étude analytique des dispositions régissant les personnes politiquement exposées

Résumé:

L'analyse du régime juridique applicable aux personnes politiquement exposées (PPE) constitue un thème d'actualité que le législateur algérien a récemment renforcé, notamment à travers l'amendement de 2023 de la loi relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Les précisions relatives à ces nouvelles dispositions ont été apportées par les instructions émanant de la Cellule de traitement des renseignements financiers (CTRF) à la fin de l'année 2023. Ces textes ont établi les obligations incombant aux assujettis à l'égard des PPE, en insistant sur la nécessité de les identifier, d'évaluer les risques associés à leurs opérations et d'appliquer des mesures de vigilance renforcées. Pour assurer l'efficacité et l'effectivité des mécanismes de contrôle visant ces catégories spécifiques de clients, il est impératif d'adopter un système de conformité rigoureux, conforme aux standards internationaux en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

Mots-clés:

Personnes politiquement exposées, prévention du blanchiment d'argent, système de conformité, Cellule de traitement des renseignements financiers.

مقدمة

أخذ القانون الجزائري منحاً تصاعدياً في مجال مكافحة الجرائم المالية لاسيّما جرائم الفساد وتبييض الأموال والعائدات؛ بحيث يُلاحظ أنّ هناك -بعد الحراك الشعبي- ترسانة قانونية جديدة تهدف إلى الوقاية من الجرائم التي تمسّ الوظائف العامة والاقتصاد الوطني وتتهب الثروات التي تزخر بها الجزائر، فهناك إرادة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني وحمايته من كل أشكال التلاعب، الاختلاس، الرشوة أو التجارة غير المشروعة، التعسف، الاستحواذ، المصادرة غير مشروعة وتهريب رؤوس الأموال¹.

اهتمّ المشرع الجزائري في الآونة الأخيرة بسياسة الوقاية من الجرائم المالية؛ إذ تُشكّل الوقاية الحصن المانع لتفادي الآثار الوخيمة التي تتجر عن ارتكاب مثل هذه الجرائم، لاسيّما عندما يتم تهريب العائدات الإجرامية إلى الخارج وإلى الملاذات الضريبية، هذا الاهتمام الذي يظهر في تعديل قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في سنة 2023، أين تمّ إدراج الأشخاص المعرّضين سياسياً² في نطاق تطبيق هذه القانون، وهذا بسبب وجود ارتباط وثيق بين تبييض الأموال والعائدات الإجرامية ومجال السياسة بصفة عامة³.

تُدرج فئة الأشخاص المعرّضين سياسياً ضمن فئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة فيما يتعلق بمجال تبييض الأموال، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين، الأول يتعلق بعدد الجرائم المالية المترتبة من هؤلاء الأشخاص

¹ انظر نص المادة التاسعة من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ 28 نوفمبر سنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر.ج.ج. عدد 76، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1996، معدّل في سنة 2002، صادر بموجب القانون رقم 02-03، المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، ج.ر.ج.ج. عدد 25، مؤرخ في 14 أبريل سنة 2002، معدّل في سنة 2008، صادر بموجب القانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، ج.ر.ج.ج. عدد 63، مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2008، معدّل في سنة 2016، صادر بموجب القانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، ج.ر.ج.ج. عدد 14 مؤرخ في 7 مارس سنة 2016، معدل في سنة 2020 بموجب استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج. عدد 82، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020.

² الأشخاص المعرضون سياسياً (les personnes politiquement exposées) هي التسمية القانونية المتداولة، وهناك من يُسميها، "أصحاب الياقات البيضاء" (cols blancs)، أو "الحكّام" (les potentats)، لكن تسمية الأشخاص المعرّضين سياسياً هي التسمية الأكثر إيجاءً وتجميعاً.

³ « La politique, c'est pourri !... des politiciens, hélas, il en faut, mais ils sont corrompus... », BECQUART-LECLERCQ Jeanne, « Paradoxes de la corruption politique », revue Pouvoirs, n° 31, 1984, p. 19.

والتي تزداد بصفة كبيرة ومُقلقة، والسبب الثاني يتمحور حول النفوذ والامتيازات التي يتمتعون بها بحكم وظيفتهم واستعمالها لأغراض ارتكاب مثل هذه الجرائم، هذا ما دفع بالمشروع الجزائري إلى ضرورة مواكبة القانون الوطني مع تطور آليات ارتكاب الجرائم المالية رغبة منه في الوقاية والتصدي لجريمة تبييض الأموال، هذا ما يستدعي البحث في مدى فعالية الأحكام الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتعين إتباع المنهج الاستقرائي بإبراز وإظهار مختلف النصوص المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً، وكذا تحليلها بمقارنتها مع الأحكام الواردة في القانون الاتفاقي وفي بعض القوانين المقارنة، وهذا بتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً (أولاً)، وكذا تبيان كيفية التعامل معهم لاسيما في مجال السياسية الوقائية (ثانياً).

أولاً: تحديد الأشخاص المعرضين سياسياً

يعود الفضل لتوصيات مجموعة العمل المالي⁴ في إدراج، لأول مرة، الأشخاص المعرضين سياسياً ضمن فئة الأشخاص الذين يجب مراقبتهم وبذل العناية اللازمة عند التعامل معهم من طرف البنوك، المؤسسات المالية وحتى المؤسسات والمهن غير المالية⁵؛ هذا ما يستدعي التعرف أولاً على الأشخاص المعرضين السياسيين وتبيانهم سواءً في القانون الجزائري أو في القوانين المقارنة (1)، ثم تقديم بعض الملاحظات عند تحليل هذه النصوص والأحكام (2).

⁴ مجموعة العمل المالي الدولي هي منظمة عالمية للرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتقوم بوضع المعايير الدولية التي تهدف إلى الوقاية من هذه النشاطات غير المشروعة، تم تأسيسها سنة 1989 ومقرها في باريس، للتفصيل أكثر، انظر الموقع الرسمي:

<https://www.fatf-gafi.org/fr/the-fatf/who-we-are.html> (consulté le 24/12/2024).

⁵ LAURE TSOBGNI DJOUMETO Nathalie, Les banques et la mise en œuvre du dispositif de lutte contre le blanchiment des capitaux au Cameroun et en France, thèse pour obtenir le grade de docteur en droit pénal et sciences criminelles, Centre de Droit de l'Entreprise, Université de Strasbourg, 2015, p. 144.

1- المقصود بالأشخاص المُعرّضين سياسياً

بالرجوع إلى نص المادة الرابعة من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل في سنة 2023، نجد أنها بيّنت المقصود بالأشخاص المُعرّضين سياسياً؛ بحيث هو كل جزائري أو أجنبي، منتخب أو مُعين، مارس أو يُمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف عليا تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية، وكذا كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية، وبيّن كذلك الأشخاص المُعرّضين سياسياً في المنظمات الدولية، وهم الأشخاص الذي يُمارسون أو مارسوا وظائف مهمة لدى أو لصالح مُنظمة دولية⁶.

يتبيّن من خلال هذا التعريف أنّ المشرع الجزائري وسّع من صفة الأشخاص المعرضين سياسياً، إذ لا يقتصر على الجزائريين فقط، وإنما يشمل الأجانب كذلك، ويدخل في نطاق هذا التعريف المُنتخبين والمُعيّنين الذين يُمارسون أو مارسوا من قبل وظائف عليا⁷ في الجزائر أو في الخارج، وحتى القيادة العليا للأحزاب السياسية يُعتبرون أشخاصاً مُعرّضين سياسياً، هذا إلى جانب الأشخاص الذين يمارسون أو مارسوا وظائف عليا لدى أو لصالح منظمة دولية⁸.

⁶ قانون رقم 05-01 مؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج.ر.ج. عدد 11، صادر في 09 فيفري سنة 2005، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري سنة 2012، ج.ر.ج. عدد 08، صادر في 15 فيفري سنة 2012، معدّل ومتمّم بالقانون رقم 15-06، المؤرخ في 15 فيفري سنة 2015، ج.ر.ج. عدد 08، صادر في 15 فيفري سنة 2015، معدّل ومتمّم بموجب القانون رقم 23-01، المؤرخ في 7 فبراير 2023، ج.ر.ج. عدد 08، صادر في 8 فبراير 2023.

⁷ يُقصد بالوظائف العليا مناصب: رؤساء الجمهورية، رؤساء الحكومات، الوزراء، السفراء، القناصل، رؤساء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، كبار المسؤولين الإداريين، النواب في البرلمان، رؤساء المحكمة العليا ومجلس الدولة...إلخ.

⁸ كالأمناء العاميين لدى المنظمات الدولية، المدراء ونواب المدراء لدى هذه المنظمات، أعضاء مجالس الإدارة، للتفصيل أكثر، انظر:

Union Européenne, Décision C/2023/724, relative aux fonctions publiques importante au niveau national, au niveau des organisations internationales et au niveau des institutions et organes de l'Union, Journal Officiel de l'Union Européenne, du 10/11/2023, in : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=OJ:C_202300724

أُسْتُعْمِلَ مصطلح "الأشخاص المُعَرَّضُونَ سياسياً" لأول مرة في سنوات التسعينات في قضية الدكتاتور النيجري "ساني أباشا"⁹، وكُرس قانوناً بمناسبة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2003¹⁰، ليمتد بعد ذلك تداوله في جميع توصيات مجموعة العمل المالي، والتعليمات الأوروبية¹¹ ليستقر في النصوص القانونية الوطنية، وأصبح واجب الرقابة واليقظة على حسابات وتعاملات الأشخاص المعرضين سياسياً التزاماً قانونياً يقع على عاتق البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية¹².

ميّزت مجموعة العمل المالي في تعريفها للأشخاص المُعَرَّضِينَ سياسياً بين الأجنبي والوطني، وكذا العاملين في المنظمات الدولية؛ بحيث يُعتبر الشخص المُعَرَّض سياسياً الذي يُمارس أو مارس وظائف عمومية هامة في بلد أجنبي أو على المستوى الوطني، كرؤساء الدول والحكومات، المسؤولين السياسيين والمسؤولين الكبار في السلطات العمومية، القضاة والعسكريين رفيعي المستوى، إلى جانب الأشخاص الذي يتولون قيادة المؤسسات العمومية ومسؤولي الأحزاب السياسية، في حين يُقصد بالشخص المُعَرَّض سياسياً في المنظمات الدولية، كل

⁹ قام الدكتاتور ساني أباشا « SANI ABACHA »، في أواخر التسعينات باختلاس أموال عامة (أكثر من مليار دولار) لصالحه ولصالح عائلته وأقربائه، وأودعها في بنوك سويسرية وبريطانية، بعد ذلك قامت الحكومة النيجيرية بعد الإطاحة به بالمطالبة باسترداد هذه الأموال المُهرَبة، ومصطلح "الأشخاص المعرضون سياسياً" استعمل لأول مرة في إجراءات الاسترداد التي طالبت بها سويسرا بُنوكها، للتفصيل أكثر، انظر كل من:

- BOSSE Nathalie et BENISTY Dan, « Personnes politiquement exposées et corruption locale », magazine ACAMS TODAY, 28 août 2018, in : <https://www.acamstoday.org/personnes-politiquement-exposees-et-corruption-locale/> (consulté le 31/12/2024).

- LAURE TSOBONI DJOUMETION Nathalie, op.cit., p. 147.

¹⁰ تنص المادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04، المؤرخ في 19 أبريل 2004، ج ر ج ج، عدد 26، صادر في 25 أبريل 2004، على أنه: "تتخذ كل دولة طرف، دون إخلال بالمادة 14 من الاتفاقية، ما قد يلزم من تدابير، وفقاً لقانونها الداخلي، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية أن تتحقق من هوية الزبائن...وبأن تُجري فحصاً دقيقاً للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل، أو نيابة عن، أفراد مكلفين أو سبق أن كلفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم..."

¹¹ أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ص 249.

¹² «...Les professionnels soumis aux obligations de lutte contre le blanchiment doivent renforcer leur vigilance concernant ce que l'on appelle les personnes politiquement exposées... », HAMZI Lotfi et VERNIER Eric, « Comment les dictateurs investissent leur argent ? », *La revue Internationale et Stratégique*, in : l'argent des dictateurs, sous la direction de CONESA Pierre, Armand Colin, Paris, 2012, p. 74.

شخص يُمارس أو مارس وظائف هامة في أو لصالح منظمة دولية، كمديري ونواب مديري هذه المنظمات، أعضاء مجالس الإدارة، وكل شخص يمارس وظائف مماثلة¹³.

وضَّح القانون الفرنسي بدلالة أكثر إماماً للمقصود بالأشخاص المعرَّضين سياسياً؛ إذ يُعتَبَرُون بالرجوع إلى القانون النقدي والمصرفي، كل شخص يُمارس أو تَوَقَّف عن ممارسة الوظائف العليا لمدة تقل عن سنة، على غرار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أعضاء الحكومة أو أعضاء المفوضية الأوروبية، أعضاء المجالس البرلمانية الوطنية أو البرلمان الأوروبي، أعضاء هيئة قيادة أحزاب أو تجمع سياسي، أعضاء محكمة عليا، محكمة دستورية، أعضاء مجلس المحاسبة، مسؤولي أو أعضاء إدارة بنك مركزي، السفراء أو القائمين بالأعمال لدى سفارة، الضباط العامون أو السامون في قيادة الجيش، أعضاء مجالس إدارة أو مجالس الرقابة في المؤسسات العمومية، إلى جانب مدراء، نواب مدراء وأعضاء المجالس لدى منظمة دولية¹⁴.

جاء القرار الصادر عن وزارة الاقتصاد، المالية، السيادة الاقتصادية والرقمنة الفرنسية، في 17 مارس 2023، تطبيقاً للنص سالف الذكر، والذي يُحدِّد قائمة الوظائف المُعرَّضة سياسياً؛ بحيث وزَّعها ما بين الوظائف السياسية على غرار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضائها، والوظائف القضائية، الأمين العام للمجلس الدستوري، أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الفرنسي، السفراء والقائمين بالأعمال، الوظائف العسكرية منها رئيس الأركان، البرية، الجوية والبحرية، ضف إلى ذلك الأعضاء القياديين في المؤسسات والهيئات الإدارية¹⁵.

¹³ Groupe d'Action Financière International (GAFI), ligne directrices du GAFI, personnes politiquement exposées, (recommandations 12 et 22), juin 2013, p 08, in : <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/translations/guidance/Lignes-Directrices-PEP-Rec12-22.pdf.coredownload.inline.pdf> (consulté le 02 janvier 2025).

¹⁴ Voir art. R561-18, du code monétaire et financier version en vigueur depuis le 26 août 2021, in : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000043970417

¹⁵ Art. 1 de l'arrêté de ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, du 17 mars 2023 fixant la liste des fonctions nationales politiquement exposées en application de l'article R. 561-18 du code monétaire et financier, JORF n° 0068, du 21/03/2023. In : <https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf?id=2-vsYEGM3ByfWIPOD1gxLfYpPpUVXDsxSS7PEreByYJg>

2- ملاحظات حول التعريف القانوني للأشخاص المُعرّضين سياسياً

يتبين من خلال تعريف المشرع الجزائري للأشخاص المُعرّضين سياسياً في نص المادة الرابعة من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، أنه جاء بصفة مُبهمة وغير واضحة؛ إذ لم يتم تحديد قائمة للوظائف التي يمكن اعتبارها وظائف مُعرّضة سياسياً، وحتى بالرجوع إلى التعليمات الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي¹⁶ في 05 ديسمبر 2023، والمتعلقة بالتزامات الخاضعين اتجاه الأشخاص المعرضين سياسياً، فلا يوجد هناك قائمة لتلك الوظائف، واكتفت فقط بإعادة التعريف الوارد في نص المادة الرابعة من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما¹⁷.

ينبغي كذلك الإشارة إلى أنّ التعريف المُقدم من طرف المشرع الجزائري يشمل كل جزائري أو أجنبي، منتخب أو معيّن يُمارس أو مارس وظائف علنية، وبدون ذكر عائلات وأقارب الأشخاص المعرضين سياسياً، فواجب اليقظة والرقابة لا يمكن أن يقتصر فقط على هؤلاء الموظفين وإنما حتى على المحاطين بهم، وهو ما ورد في توصيات مجموعة العمل المالي؛ بحيث يشمل تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً، أفراد عائلاتهم وأقاربهم وحتى الأشخاص الذين لهم علاقة وطيدة مع هؤلاء الأشخاص¹⁸، وهو نفس التعريف الذي تبناه المشرع الفرنسي أين ذكر أفراد العائلة والأقارب والأشخاص وثيقي الصلة وحددهم بصفة واضحة¹⁹.

¹⁶ كيف المشرع الجزائري خلية معالجة الاستعلام المالي بأنها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتُوضع لدى الوزير المُكلف بالمالية، نص المادة الثانية (2) من المرسوم التنفيذي رقم 22-36، المؤرخ في 4 جانفي 2022، يُحدّد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وسيورها، ج.ر.ج. عدد 03، صادر في 09 جانفي 2022.

¹⁷ خلية معالجة الاستعلام المالي، تعليمات رقم 03 لسنة 2023، مؤرخة في 05 ديسمبر 2023، متعلقة بالتزامات الخاضعين اتجاه الأشخاص المعرضين سياسياً، منشورة في الموقع الرسمي للخلية:

<https://www.mjjustice.dz/wp-content/uploads/2024/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85-03-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2023.pdf>

¹⁸ « ... Les membres de la famille sont des personnes qui ont un lien de parenté avec un PPE, soit directement (consanguinité), soit par mariage ou des formes similaires de partenariat (civil). Les personnes leur étant étroitement associées sont des personnes qui ont des liens étroits avec une PPE, que ce soit sur le plan social ou professionnel », Groupe d'Action Financière International (GAFI), ligne directrices du GAFI, personnes politiquement exposées, op.cit., p. 8.

¹⁹ «Sont considérées comme personnes réputées être des membres directs de la famille des personnes mentionnées au I : le conjoint ou le concubin notoire ; le partenaire lié par un pacte civil de solidarité ou par un contrat de partenariat enregistré en vertu d'une loi étrangère ; les enfants, ainsi que leur

اقتصر التعريف المُقدّم من طرف المشرع الجزائري للأشخاص المُعرّضين سياسياً على الوظائف المدنية فقط، وتمّ استبعاد الأشخاص الذي يتولّون مناصب عليا في الوظائف العسكرية، وكان من الأجدر عدم استثناء هذه الفئة من واجب الرقابة واليقظة؛ إذ أن كبار المسؤولين العسكريين على غرار رئيس الأركان وقياديي النواحي العسكرية يشملهم تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً المقدم سواءً من مجموعة العمل المالي أو من طرف المشرع الفرنسي²⁰.

يُلاحظ كذلك من خلال تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً الوارد في نص المادة الرابعة من قانون الوقاية من تبييض الأموال، تمويل الإرهاب ومكافحتهما، عدم ورود مسؤولي وقياديي المؤسسات العمومية الاقتصادية ومسؤولي المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي ومجالس إدارة هذه المؤسسات، فلا يمكن تصور إقصاء هؤلاء الأشخاص من واجب اليقظة لمواجهة جريمة تبييض الأموال²¹. كما لم يُحدد المشرع الجزائري المدة التي يمكن اعتبار شخص ما شخص معرض سياسياً بعد تقلده وظيفة عليا؛ بحيث ورد في نص المادة الرابعة سالف الذكر مصلح "يمارس أو مارس"، فيُفهم أن الشخص الذي تقلد إحدى الوظائف العليا فبعد

conjoint, leur partenaire lié par un pacte civil de solidarité ou par un contrat de partenariat enregistré en vertu d'une loi étrangère ; les ascendants au premier degré. Sont considérées comme des personnes étroitement associées aux personnes mentionnées au I : les personnes physiques qui, conjointement avec la personne mentionnée au I, sont bénéficiaires effectifs d'une personne morale, d'un placement collectif, d'une fiducie ou d'un dispositif juridique comparable de droit étranger ; les personnes physiques qui sont les seuls bénéficiaires effectifs d'une personne morale, d'un placement collectif, d'une fiducie ou d'un dispositif juridique comparable de droit étranger connu pour avoir été établi au profit de la personne mentionnée au I ; toute personne physique connue comme entretenant des liens d'affaires étroits avec la personne mentionnée au I », Art. R561-18, du code monétaire et financier, op.cit.

²⁰ Groupe d'Action Financière Internationale (GAFI), ligne directrices du GAFI, personnes politiquement exposées, op.cit., p. 8. Art. 1/6 de l'arrêté de ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, op.cit.

²¹ تجدر الإشارة إلى أنّ تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً في القانون الجزائري يقتصر على مكافحة جريمة تبييض الأموال والوقاية منها، في حين أن تعريف هيئة الرقابة الاحترازية والتقرير الفرنسية يشمل مواجهة تبييض الأموال والفساد، ففي حقيقة الأمر كان من الضروري على المشرع الجزائري تكثيف أساليب الوقاية من الفساد لاسيما عندما يكون الشخص معرضا سياسياً للفساد.

« Les personnes politiquement exposées (PPE) sont considérés, au niveau international, comme exposées à des « risques plus élevés » de blanchiment de capitaux et de ses infractions sous-jacentes, notamment la corruption... », Autorité de Contrôle Prudentiel et de Résolution, les personnes politiquement exposées, publication de juillet 2024, in : https://acpr.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/20240705_personnes_politiquement_exposees_hr.pdf (consulté le 02 janvier 2025).

عشرين سنة من تخليه لهذه الوظيفة لسبب كان، يبقى دائماً شخصاً معرضاً سياسياً، في حين أن القانون الفرنسي كان أكثر وضوحاً، ويعتبر شخصاً معرضاً سياسياً الذي توقف عن ممارسة الوظائف العليا لمدة تقل عن سنة، فعدم تسقيف هذه المدة من شأنه أن يُثقل كاهل المؤسسات الخاضعة لواجب الرقابة.

ثانياً: التعامل مع الأشخاص المعرضين سياسياً

تُؤد المعاملات التي يقوم بها الأشخاص المعرضون سياسياً مخاطر مُرتفعة مقارنة بمعاملات الأشخاص العاديين؛ إذ أن هنالك عدّة عوامل تُقاس عليها درجة المخاطر المرتبطة بالأشخاص المعرضين سياسياً، منها ما يتعلق بجنسية الشخص السياسي لاسيّما إذا كان ينتمي لدولة ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة²²، منصبه، صلاحياته ونفوذه، الأطراف التي يتعامل معها... إلخ²³، هذه المخاطر التي يتعين مواجهتها بتدابير وإجراءات خاصة (1)، لكن واجب العناية المشددة لا تتحقق فعاليتها إلا بتكريس نظام المطابقة لمعايير الامتثال لقوانين الوقاية من تبييض الأموال (2).

1- خصوصية التدابير المُتخذة تجاه الأشخاص المعرضين سياسياً

تنص المادة السابعة مكرّر من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها على أنه: "يتعين على الخاضعين أن تتوفّر لديهم منظومة مناسبة لتسيير المخاطر تُمكنهم من تحديد ما إذا كان الزبون المُحتمل، أو الحالي، أو المُستفيد الفعلي شخصاً مُعرّضاً سياسياً، واتخاذ جميع الإجراءات المعقولة التي تُمكن من تحديد أصل الأموال، والحرص على ضمان مراقبة مُشددة ومستمرة لعلاقة الأعمال. ومع ذلك، يتعين على

²² « Les personnes classées comme personnes politiquement exposées se retrouve très souvent impliquées dans la corruption, en tant que bénéficiaires des paiements dans le cadre de pots-de-vin et surtout comme client de la banque... », LACHAT Anne Héritier, « Intermédiaires financiers et corruption », in lutte contre la corruption internationale, sous la direction de CASSANI Ursula et LACHAT Anne Héritier, Schulthess, Genève, 2011, p. 71.

²³ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مستند منشور في 11 نوفمبر 2008، ص. 6، ص 5، على الموقع:

https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/PEPs_in_relation_to_AML_CFT.pdf

(consulté le 03/01/2025)

الخاضعين الحصول على الإذن من هيئة اتخاذ القرار للشخص المعنوي قبل الدُخول في علاقة الأعمال واستمرار علاقة الأعمال معه"²⁴.

يُستشف من خلال هذا النص، أنّ المشرع الجزائري ورغبة منه في تقرير رقابة صارمة على معاملات الأشخاص المُعرّضين سياسياً ألزم الخاضعين²⁵ على ضرورة أن تتوفر لديهم منظومة مُناسبة لتحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو الحالي أو المستفيد الفعلي هو شخص مُعرّض سياسياً، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن هذه المنظومة لا يمكن للخاضعين التزوّد بها بصفة انفرادية، وإنّما على المصالح والهيئات المختصة في مكافحة تبييض الأموال أن تتعاون مع الخاضعين في تكريس وتجسيد هذه المنظومة، فيجب أولاً جمع، مركزة واستغلال كل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً في بنك معلومات يُتاح للخاضعين الولوج إليها، ثم محاولة وضع نظام إنذار ونظام تسيير المخاطر عندما يكون الزبون شخصاً مُعرّضاً سياسياً.

إضافةً إلى إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في نص المادة السابعة مكرّر سالف الذكر، يستوجب على الخاضعين بشأن الأشخاص المُعرّضين سياسياً، حسب التعليمات رقم 03، الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي في 5 ديسمبر 2023، سالف الذكر، وضع نظام مناسب لإدارة المخاطر يسمح بتحديد ما إذا كان الزبون أو من يُنوب عنه أو المُستفيد الحقيقي أو أحد أفراد عائلتهم، أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً، من ضمن الأشخاص المعرضين سياسياً، بما في ذلك سياسة لقبول الزبائن من هذه الفئة تأخذ بعين الاعتبار تصنيف الزبائن حسب درجة مخاطرتهم مع وجوب مراجعة هذا التصنيف دورياً أو في حالة حدوث تغييرات تقتضي ذلك²⁶.

ما يمكن ملاحظته من خلال ضرورة وضع نظام مناسب لتحديد الأشخاص المُعرّضين سياسياً، أو أحد أفراد عائلتهم، أو الأشخاص المرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً، أنّ هذه التعليمات جاءت تطبيقاً لأحكام القانون رقم 05-

²⁴ قانون رقم 05-01، سالف الذكر.

²⁵ حدّدت المادة الرابعة من نفس القانون المقصود بالخاضعين؛ بحيث يشمل المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية المحددة الملزمة بتطبيق التدابير الوقائية، ومن بين المؤسسات المالية نجد مثلاً البنوك، في حين المؤسسات والمهن غير المالية، فهي كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية، بما في ذلك المهن الحرة المنظمة، لاسيما المحامون عندما يقومون بمعاملات مالية ذات خصائص مالية لحساب موكلهم، وكذا الموثقون والمحضرون القضائيون...
²⁶ انظر نص المادة الرابعة من خلية معالجة الاستعلام المالي، تعليمات رقم 03 لسنة 2023، مؤرخة في 05 ديسمبر 2023، المرجع السابق.

01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وعندما عرّف هذا الأخير، الأشخاص المعرضين سياسياً لم يشمل أفراد عائلتهم ولا الأشخاص المرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً، من هنا يُطرح تساؤل حول ما إذا جاءت هذه التعليمات لتُعدل نصي المادة الرابعة والسابعة مكرّر من القانون رقم 05-01، سالف الذكر؟ فكيف لتعليمات أن تُضيف واجب الرقابة واليقظة على أفراد عائلة الأشخاص المعرضين سياسياً أو الأشخاص المرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً²⁷ دون النص عليه في قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، علماً أن هذه التعليمات جاءت لتطبيق أحكام هذا القانون؟

يجب كذلك على الخاضعين وضع سياسات وإجراءات وضوابط وأنظمة واضحة من أجل إقامة علاقة العمل مع الأشخاص المعرضين سياسياً²⁸؛ وعدم الدخول في علاقة العمل أو الاستمرار مع هؤلاء الأشخاص إلا بعد الحصول على ترخيص من الإدارة العليا واتخاذ تدابير العناية الواجبة المشددة واعتماد الرقابة؛ صف إلى ذلك، ضرورة اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر الثروة، والأموال لهؤلاء الأشخاص وإجراء المراقبة المستمرة لعلاقة العمل، والتحقق من سلامتها، ومدى تناسبها مع النشاط المالي، وبذل العناية الخاصة في تعاملاتهم، والعمليات التي تتم مع أيٍّ منهم، والغرض من تلك العمليات، وتدوين النتائج في سجلات خاصة²⁹.

²⁷ ورد كذلك في نص المادة السادسة عشر (16) من التعليمات رقم 01 الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي في 26 أكتوبر 2023، والمتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات والمهن غير المالية المحددة، ضرورة الحصول على ترخيص من الإدارة العليا قبل الدخول في علاقة مع أي عميل جديد، شخص معرض سياسياً، وتطبيق المتطلبات على أفراد عائلة الشخص المعرض سياسياً وعلى الأشخاص المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً، المنصوص عليها في هذه المادة، ويعتبر أصول وأحفاد الدرجة الأولى وأزواجهم من أفراد عائلة الأشخاص المذكورين أعلاه، ويُعتبر الشخص المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص المذكورين أعلاه هو أي شخص طبيعى معروف أنّ لديه علاقات عمل وثيقة معهم. للاطلاع على مضمون التعليمات، انظر الموقع التالي:

<https://www.mjjustice.dz/wp-content/uploads/2024/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D9%85-01-%D9%84%D8%B3%D8%AA%D8%A9-2023.pdf>

²⁸ غالباً ما يرتبط مفهوم وتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً بمسألة الحصانة، مما يقتضي الحذر واليقظة أثناء التعامل معهم، للتفصيل أكثر انظر:

- BAH Saliou, *L'effectivité des conventions anti-corruption internationales : vers une cour pénale internationale en criminalité économique pour punir le vol d'Etat*, Schulthess, Genève, 2013, p.p. 243 et 244.

²⁹ نفس المادة من نفس التعليمات.

يتبين من خلال إجراءات العناية الواجبة تجاه الأشخاص المعرضين سياسياً والمفروضة على الخاضعين، أن تجسيدها من الناحية العلمية لاسيما بالنسبة للمؤسسات والمهن غير المالية أمر نسبي؛ إذ من الصعب على المحامي أو الموثق أو المحضر قضائي تطبيق كل هذه التدابير الاحترازية فلا يمكن لهم مثلاً اتخاذ تدابير لتحديد مصدر الثروة والأموال لهؤلاء الأشخاص أو المستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص معرضين سياسياً، ولا يمكن لهم معرفة أصول وأحفاد الدرجة الأولى وأزواج الأشخاص المعرضين سياسياً ولا التعرف على الأشخاص الذين لهم علاقات عمل وثيقة معهم³⁰؛ بحيث كان من الأجدر الاقتصار فقط على واجبي اليقظة والإبلاغ (devoirs de vigilance et de signalement) عن طريق التصريح بالشبهة للمؤسسات والمهن غير المالية، علماً أن عدم الامتثال لكل هذه الالتزامات من شأنه أن يعرض الخاضعين للعقوبات المقررة في القوانين السارية المفعول حسب نص المادة السادسة من التعليمات سالفة الذكر.

2- المطابقة لمعايير الامتثال لقوانين الوقاية من تبييض الأموال: مواجهة فعالة للأشخاص المعرضين سياسياً

يُشكل إجراء العناية الواجبة على الخاضعين في مواجهة الأشخاص المعرضين سياسياً أمراً بالغ الأهمية، ولا يتحقق ذلك إلا بالامتثال لقوانين الوقاية من تبييض الأموال ومكافحته³¹، هذا ما يُسمى بنظام المطابقة والذي يتشكل من مجموعة الإجراءات التي يجب أن تُتخذ لتفادي المخاطر التي قد تنجر عن المعاملات التي يقوم بها الأشخاص المعرضون سياسياً، هذه القواعد التي يتعين أن تكون مُحَدَّدة، دقيقة وواضحة ومتوافقة مع المعايير المتعارف بها في مجال الوقاية من تبييض الأموال³².

³⁰ نص المادة 16 من التعليمات رقم 1، الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي، المرجع السابق.

³¹ فاديا قاسم بيضون، الرشوة وتبييض الأموال، جرائم أصحاب الياقات البيضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 14.

³² للتفصيل أكثر حول نظام المطابقة، انظر كل من:

- موري سفيان، آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2018، ص.ص 257 و 258.

- MONTIGNY Philippe, *L'entreprise face à la corruption internationale*, Ellipses, Paris, 2006, p.p. 302 et 303.

- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, *Lutte anti-corruption, gestion des risques et compliance*, édition Lamy, Paris, 2013, p.p. 87 et 88.

تقتضي الإشارة إلى أنّ نظام المطابقة لمعايير الوقاية من تبييض الأموال، هي آلية حديثة لتكريس وضمان فعالية إجراءات وتدابير العناية المُشدّدة على الأشخاص المُعرّضين سياسياً؛ إذ بالرجوع إلى التعليمات الصادرة في 01 جوان 2024 عن المديرية العامة للجمارك والمُوجهة للوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، والمتعلقة بالتزاماتهم في الوقاية من تبييض الأموال، تمويل الإرهاب وتمويل استعمال أسلحة الدمار الشامل، والتي جاءت تطبيقاً لنص المادة العاشرة مكرر 1 من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته³³، وللتعليمات الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي سالف الذكر، أنّها خصّصت الفصل الثالث منها للالتزامات التي تقع على عاتق الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك في مجال المطابقة لمتطلبات أحكام الوقاية من تبييض الأموال³⁴.

يتعيّن على الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك في تحديد الأشخاص المُعرّضين سياسياً، أن يكون لهم نظام مُناسب لإدارة المخاطر للتحديد الدقيق ما إذا كان الزبُون أو العميل المُحتمل أو الحالي أو المُستفيد الحقيقي هو شخص مُعرّض سياسياً، وأن يتم اتّخاذ ما قد يلزم لتحديد مصدر الأموال مع ضمان مُراقبة مُعزّزة ودائمة لعلاقة العمل³⁵، هذا الالتزام يجد مصدره في تعليمات خلية معالجة الاستعلام المالي رقم 01 لسنة 2023 سالف الذكر.

لا يتجسّد نظام المطابقة لمعايير الوقاية من تبييض الأموال ومكافحته، لاسيّما عندما يتعلق الأمر بالأشخاص المُعرّضين سياسياً على أرض الواقع، إلا بتعيين مسؤول عن المطابقة، يُكلّف بالسهر على احترام الرقابة، السياسات والإجراءات في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال، وهو الذي يتولى الاتصال مباشرة مع خلية معالجة الاستعلام المالي³⁶؛ إذ بالرجوع إلى التعليمات الصادرة عن المديرية العامة للجمارك سالف الذكر، يستوجب على الوكلاء لدى الجمارك أن يقوموا بتعيين مسؤول عن المطابقة يسهر على تطبيق السياسات

³³ تنص المادة العاشرة مكرّر من القانون رقم 05-01، سالف الذكر على أنّه: "يتعين على الخاضعين، في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضع وتنفيذ برامج تضمن الرقابة الداخلية، وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة عليها، وأهمية النشاط التجاري، والتكوين المستمر لمستخدميهم".

³⁴ Ministère de Finance, Direction Générale des Douanes Algérienne, Note n° 2089, du 01 juin 2024, portant sur des obligations des commissionnaires en douane en matière de prévention et de lutte contre la blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et du financement de la prolifération des armes de destruction massive, in : https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/des_obligations_des_commissionnaire_en_douane_en_matiere_de_prevention_et_de_lutte_contre_le_blanchiment_d_argent_de_financement_du_terrorisme_et_de_financement_de_la_proliferation_des_armes_de_destruction_massive-2.pdf

³⁵ Ibid, p. 6.

³⁶ نص المادة 23 من التعليمات رقم 1، الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي، المرجع السابق.

والإجراءات والتدابير الرقابية الداخلية المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيّما ضرورة الوقوف على ضمان مطابقة نشاط الوكلاء الجمركيين للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

يستلزم كذلك على مسؤول المطابقة إخطار خلية معالجة الاستعلام المالي بشكل فوري عن العمليات التي يُشتبه بأنها تتضمن جريمة تبييض الأموال، لاسيّما إذا كانت هذه المعاملات المالية مرتبطة بالأشخاص المُعرّضين سياسياً. كما يجب الحفاظ على كل السجلات والوثائق المرتبطة بالعمليات التي تُثير الشبهة أو الشك والتي تمّ تبليغها لمدة خمسة (5) سنوات، وتقديم كل المعلومات المُتعلقة بها للهيئات المختصة³⁷.

أصبح نظام المطابقة لمعايير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التزاماً قانونياً يقع على عاتق المؤسسات والمهنة غير المالية في رقابتها للأشخاص المُعرّضين سياسياً؛ بحيث يتعيّن عليهم تعيين مسؤول عن المطابقة وتمكينه من العمل باستقلالية تامة، وبما يكفل سرية المعلومات التي ترد إليه أو المُحالة منه وفقاً لما يُنص عليه القانون، وتمكينه كذلك من الاطلاع على السجلات والبيانات التي تُلزم لقيامه بأعمال الفحص ومراجعة النُظم والإجراءات التي تضعها المؤسسات والمهنة غير المالية المُحدّدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب³⁸.

هذا الالتزام القانوني لا يقتصر فقط على المؤسسات والمهنة غير المالية وكذا على الوكلاء لدى الجمارك، وإنّما يقع كذلك على البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر؛ بحيث يجب عليها أن تتوفر على نظام مُناسب (المطابقة) لإدارة المخاطر من شأنه تحديد ما إذا كان الزبون المُحتمل أو الزبون الحالي أو المستفيد الحقيقي شخصاً مُعرّضاً سياسياً، مواطناً كان أو أجنبياً أو شخصاً مُعرّضاً سياسياً داخل منظمة دولية، وإن كان كذلك، فيتعيّن اتخاذ تدابير العناية المُعزّزة، لاسيّما واجب التحقق والمراقبة المُعمّقة والحصول على معلومات إضافية عن مصدر الأموال ومصدر الأصول³⁹.

لكن ينبغي الإشارة إلى أنّ تجسيد وتكريس نظام المطابقة لمعايير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في مواجهة الأشخاص المُعرّضين سياسياً، يبقى أمراً صعباً بالنسبة للمؤسسات والمهنة غير المالية،

³⁷ Ministère de Finance, Direction Générale des Douanes Algérienne, Note n° 2089, du 01 juin 2024, op.cit., p. 8.

³⁸ راجع نص المادة 23 من التعلّية رقم 1، الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي، المرجع السابق.

³⁹ نصا المادتين، 20 و 17 من نظام بنك الجزائر رقم 03-24، المؤرخ في 24 جويلية 2024، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج.ج.ج. عدد 58، صادر في 22 غشت سنة 2024.

خاصة للموثقين، المحضرين القضائيين، خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛ إذ أن اعتماد وتبني برنامج المطابقة وتعيين مسؤول يسهر على تنفيذه مع منحه استقلالية تامة وصلاحيات عديدة من شأنه أن يؤدي إلى تكبد تكاليف مالية إضافية، هذا ما يولد شعورا بالتقاعس في تنفيذ حقيقي لنظام المطابقة.

خاتمة

يتبين من خلال الدراسة التحليلية للأحكام القانونية الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً، أن المشرع الجزائري قد انتهج طريق الوقاية في مواجهة الجرائم المالية بصفة عامة، وجريمة تبييض الأموال على وجه الخصوص؛ بحيث ورغبة منه في ضمان المواءمة والانسجام الحقيقي بين النصوص القانونية الوطنية وتوصيات المنظمات الدولية الناشطة في مجال مكافحة تبييض الأموال على غرار مجموعة العمل المالي، وكذا محاولته للرقى والامتثال لمُتطلبات تطور الإجراء المنظم، ألزم المؤسسات المالية وغير المالية، وحتى مختلف المهن بضرورة تكريس نظام المطابقة لمعايير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في مواجهة الأشخاص المعرضين سياسياً، وتطبيق إجراءات وتدابير مُعززة وعناية مُشددة في كل العمليات التي يقومون بها.

لكن بالرغم من اهتمام المشرع الجزائري بالأشخاص المعرضين سياسياً وضرورة رقابتهم، إلا أن تحديد هؤلاء الأشخاص في قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يشوبه غموض حاد، لاسيما اقتصره فقط على هؤلاء الأشخاص بدون تحديد أفراد عائلتهم وأقاربهم، بالرغم من تضمينهم في تعليمة صادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي مما يطرح إشكالا قانونيا وعمليا في آن واحد ألا وهو قاعدة توازي الأشكال. كما لم يتم ذكر مسؤولي المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، كل هذا من شأنه أن يفلتوا من النطاق القانوني لتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً.

ينبغي على المشرع الجزائري بناءً على كل هذه المعطيات إعادة النظر في مفهوم وتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً وتوضيحه أكثر؛ كما يستدعي الأمر كذلك إعادة النظر في التزامات المؤسسات المالية والمهن غير المالية في مواجهة العمليات التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص بإعطائها نوعا من المرونة في تكريس نظام المطابقة ووضع تحت تصرفها كل الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.